

## السؤال الاول : اختر الاجابة الصحيحة

إذا علمت أن مجموع أصول المنشأة 330000 ريال و أن إجمالي الخصوم التي على المنشأة للغير 65000 ريال فإن صافي حقوق الملكية تساوي :  
أ=295000      ب = 265000      ج=200000      د =لا شي مما سبق

إذا ظهرت حقوق الملكية لشركة الوفاء في الميزانية المعدة في 30/12/1435هـ بمبلغ 4000000 ريال التي تعادل ثلث  $\frac{1}{3}$  مجموع الأصول فإن قيمة الخصوم تساوي :  
أ= 8000000 ريال      ب=6000000 ريال      ج=12000000 ريال      د=لاشي مما سبق  
الحل بما أن : أ (الأصول) = خ (خصوم) + ح (حقوق الملكية)

## اجب بصح او خطأ للعبارات التالية

حقوق الملكية هي عبارة عن صافي زيادة الأصول عن الخصوم .

مهما كانت العمليات المالية فإنها لن تؤدي إلى الإخلال بتوازن المعادلة المحاسبية.

لابد أن تؤدي عملية حصول المنشأة على أصل إلى نقص أصل آخر فقط .

عند شراء سيارة جديدة للمنشأة نقداً . فإن ذلك يؤدي إلى :

- أ- زيادة حقوق الملكية  
ب- نقص أصول المنشأة  
ج- عدم زيادة أصول المنشأة مع تغيير مكونات الأصول  
د- ليس شيئاً مما سبق

زيادة أحد الأصول قد يكون ناتجاً عن :

- أ- زيادة أحد الخصوم فقط  
ب- زيادة في حقوق الملكية فقط  
ج- نقص في أحد الأصول الأخرى فقط  
د- كل مما سبق .

إذا حدثت زيادة في أحد الأصول فلا بد وأن يقابل ذلك نقص في أصل آخر أو زيادة في حقوق الملكية .

إذا حدثت زيادة في أحد الأصول فلا بد وأن يقابل ذلك نقص في أصل آخر أو زيادة في الالتزامات ؟

لا يترتب على سداد الالتزامات نقداً أي تأثير على مجموع طرفي المعادلة المحاسبية؟

يتساوى راس مال المنشأة مع الفرق بين الأصول والخصوم بصفة دائمة.

يؤدي النقص في احد الأصول الى زيادة مماثلة في اصل اخر او نقص مماثل في احد الخصوم او نقص مماثل في حقوق الملكية.

لا يترتب على سداد الالتزامات نقدا أي تأثير على مجموع طرفين المعادلة المحاسبية .

لا يترتب على تحصيل مبالغ من المدينين نقدا أي تأثير على مجموع طرفي المعادلة المحاسبية:

لا يؤثر سداد الالتزام المستحقه على المنشأة للغير على حقوق الملكية:

مهما كانت العمليات الماليه فانها لم تؤدي الى الاخلال بتوازن المعادلة المحاسبية.

تؤدي عملية شراء اصل الى زيادته وزيادة حقوق الملكية بقيمته في نفس الوقت تحقيقا لتوازن المعادلة المحاسبية

يجب ان تكون المعادلة المحاسبية في حالة توازن في بداية الفتره المحاسبية فقط.

اذا بلغة قيمة حقوق الملكية لاحدى الشركات 500000 ريال وهي تعادل 1/5 مجموع الأصول , فهذا يعني ان قيمة الخصوم تبلغ 2000000 ريال.

يترتب على سداد المصروفات نقص الأصول وزيادة الخصوم ونقص حقوق الملكية .

يمكن إن لا يترتب على بعض العمليات التي تقوم بها المنشأة أي تغيير في مجموع الأصول والالتزامات .

من الضروري أن تؤدي الإيرادات إلى زيادة الأصول حتى في حالة عدم تحصيلها نقدا.

يترتب على المصروفات نقص الأصول أو زيادة الالتزامات أو كلاهما مع نقص مماثل في حقوق الملكية.

من الضروري أن تؤدي الإيرادات إلى زيادة النقدية مع زيادة مماثله في حقوق الملكية .

يؤدي النقص في احد الأصول إلى زيادة مماثلة في أصل آخر أو نقص مماثل في احد الخصوم أو نقص مماثل في حقوق الملكية

أذا كان مجموع الأصول في قائمة المركز المالي المعدة الشركة الخرج يبلغ (150000) ريال في 30 / 1421 / هـ وإذا زادت تلك الأصول في 30 / 12 / 1422 هـ إلى (240000) ريال وخلال نفس الفترة زادت الخصوم بمبلغ (50000) ريال فإذا كانت حقوق الملكية في 30 / 12 / 1421 هـ تبلغ (100000) ريال فان هذا يعني أن مقدار حقوق الملكية في 30 / 12 / 1422 هـ يبلغ (140000) ريال .

الأصول والمصروفات بطبيعتها أرصدة مدينة والعكس بالنسبة للالتزامات والإيرادات .

الزيادة عكس طبيعة الحساب أما النقص على حسب طبيعة الحساب .

يؤدي جعل حساب ما مديناً الى نقص رصيد الحساب بالقيمة التي جعل مديناً بها بصرف النظر عن طبيعة الحساب

إذا تعددت حسابات الطرف المدين لعملية ما, فإن هذا بالضرورة يستدعي أن تتعدد الطرف الدائن لنفس العملية , لأن مجموع طرفي العملية الواحده لابد وأن يتساويا

توازن ميزان المراجعة يقدم دليلاً قاطعاً على صحة عمليات التسجيل والتبويب والترصيد.

- تمرين عدم توازن ميزان المراجعة: فيما يلي ميزان المراجعة لمنشأة العليا للخدمات العامة في 30/12/1435 هـ:

مدين	دائن	بيان
7350		نقدية بالبنك
8100		مدينون
	1800	معدات مكتبية
	4200	الموردون
10800		السيارات
	28500	رأس المال
	13950	إيرادات الخدمات
12750		مصروفات مبيعاتية وإدارية
39000	48450	

وقد أظهر فحص دفتر الاستاذ وغيره من السجلات مايلي:

- 1- يبلغ رصيد السيارات 18900 ريال.
  - 2- لم يتم ترحيل مبلغ 900 ريال تم تحصيله من احد العملاء الى حساب المدينين
  - 3- كان اجمالي المبالغ المدينة والدائنة في جانبي حساب النقدية بالبنك 38400 ريال, 31200 ريال على التوالي
  - 4- لم يتم ترحيل مبلغ 1200 ريال تم سداده الى احد الموردين الى حساب النقدية.
- والمطلوب : اعداد ميزان المراجعة الصحيح بعد تصحيح تلك الاخطاء.